الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء.

Algerian National Security Between Regional Security Threats and Building Security in the Sahel and Sahara Region.

أمينة بن نافلة(*).

ملخص:

يتطرق هذا المقال إلى الأمن الوطني الجزائري الذي تحيط به بيئة إقليمية غير آمنة تعرف العديد من الظواهر المهدِّدة للأمن التِّي من شأنها التَّأثير عليه، سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، وذلك نظرا لارتباطات الأمن الوطني للدولة عموما بواقع الفضاءات الجيوسياسية المجاورة لها وهو ما يمكن إسقاطه على الأمن الوطني الجزائري، بحيث وجدت الجزائر نفسها -على سبيل المثال لا الحصر- في مواجهة تهديدات من نوع جديد- إضافة للتهديدات التقليدية- كما أنَّ طبيعة هذه التهديدات الجديدة لا ترتبط بتهديدات عسكرية من دولة أخرى وإنَّما بتهديدات لا تماثلية من جماعات من غير الدول.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني الجزائري، التهديدات الأمنية، بناء الأمن، فضاء السَّاحل والصَّحراء، منطقة الساحل الإفريقي.

Abstract:

This article discusses Algeria's national security, which is surrounded by an insecure regional environment that knows many security-threatening phenomena that could affect it, both in the short, medium or long term, due to the state's national security generally links to the reality of its adjacent geopolitical spaces reality, which can be projected on Algeria's national security, so that Algeria has found itself - to name a few- face to a new kind of threats, in addition to the traditional ones, and the nature of these new threats is not related to the states military capacities, but with asymmetric threats from non-state groups.

Keywords: Algerian national security, security threats, building security, Sahel-Sahara space, Sahel region.

(*) – طالبة دكتوراه

مقدّمة:

يشهد الأمن الوطني الجزائري وضعا أمنيا معقدا بسبب ما يحصل في دول الجوار من مشكلات أمنية وسياسية، أضحت تمثّل تهديدا مباشرا له، فبالإضافة إلى التهديدات الأمنية التقليدية التماثلية التي كانت موجودة من قَبل؛ ونقصد بذلك التهديدات على الحدود الغربية بسبب السلوك التوسعي والنزاعي للمملكة المغربية في المنطقة، ظهرَت تهديدات جديدة لا تماثلية على حدود الجزائر المغاربية (الحدود الجزائرية التونسية، الحدود الجزائرية الليبية، الحدود الجزائرية الموريتانية)، في الوقت الذي تتصاعد فيه التهديدات النابعة من الجهة الجنوبية لتستنفر الأجهزة الأمنية الجزائرية المرابطة على الحدود مع دول الساحل والصحراء، وبذلك أصبح الأمن الوطني الجزائري مطوَّق بحزام ناري من التهديدات على مستوى كل الحدود الإقليمية.

تشكّل منطقة الساحل والصحراء؛ في السنوات الأخيرة، واحدة من أكثر البيئات الأمنية إنتاجا للتهديد في العالم، وهذا لعوامل عديدة أهمها ضعف المؤسسات السياسية والدستورية في أغلب هذه الدول إن لم نقل غيابها التّام، إضافة لغياب الشرعية التي يجب أن تتمتّع بها السلطة السياسية؛ انطلاقا من مسار ديمقراطي سليم وصولا إلى الحكم الراشد مرورا بمتطلبات العملية الانتخابية النزيهة، أمّا على المستوى الاقتصادي فتتميّز دول المنطقة بعدم قدرتها عن إشباع الحاجيات الضرورية لمجتمعاتها، وكذا عجزها التّام عن الخوض في عملية التنمية؛ نظرا لفقرها الناتج عن سوء التسيير والتبعية للمستعمر التقليدي من جهة؛ وللشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى، يحدث كل هذا رغم أنّ فضاء الساحل والصحراء من أغنى المناطق عالميا بالموارد والثروات الطبيعية؛ سواء المتجدّدة أو غير المتجدّدة.

أمّا على الصعيد الاجتماعي فتتميّز هذه الدول بانتشار كل أشكال الآفات الاجتماعية كالمخدّرات وتهريب الأسلحة وبالبطالة وتجارة الرقيق وغيرها، التي باتت تشكّل تهديدا حقيقيا لأمن دول الجوار خاصة مع تزايد حركات الهجرة غير الشرعية الناتجة عن ظروف المنطقة كارتفاع حدّة الحروب والصراعات الداخلية بسبب عدم القدرة على التعايش والانسجام ضمن نسيج اجتماعي واحد، يضاف إلى ذلك قضية الطوارق التي طفت على سطح الأحداث والاهتمامات الدولية في الساحل منذ عقود، وتُعدُّ ظاهرة الإرهاب أهم ظاهرة

أمنية في المنطقة لكونه تهديد عالمي للأمن، أين وجدت الكثير من القوى الدولية مبتغاها للتَّدخل في هذا الفضاء تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب".

في ظل هذه الأوضاع المتميزة بالتدفق الكثيف للتهديدات بات أمن المنطقة وأمن دول الجوار؛ وبالتحديد الأمن الوطني الجزائري على صفيح ساخن؛ باعتبارها الأكبر مساحة وبالتالي الأطول حدودا مع الدول المعنية خصوصا، إذا أضفنا ليبيا كدولة تنتمي للساحل الإفريقي، بحيث وجدت الجزائر نفسها مُطالبة بالإسهام في إعادة الأمن للمنطقة؛ أو بالأحرى مُرغَمة على إيجاد استراتيجيات وحلول لبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء من باب الحفاظ على أمنها الوطني، لذلك تهدف هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: **كيف تؤثّر محدّدات الأمن الوطني على استراتيجية الجزائر لبناء الأمن في فضاء الساحل والصحراء، تحت ضوء التهديدات الأمنية الإقليمية؟**

I. مفهوم الأمن الوطني.

تَميَّز تعريف مصطلح "الأمن الوطني" بالتجاذب بين ثلاث اتجاهات رئيسية: اتجاه كلاسيكي واقعي، واتجاه اقتصادي، واتجاه شامل، حيث دأبت الأدبيات والتعاريف الكلاسيكية لمفهوم الأمن الوطني على توصيفه وإلحاقه بالجانب العسكري أو ما يُعرَف بالأمن الصلب؛ وفي هذا الإطار يربط الاتجاه الواقعي "الأمن الوطني بالاستقلال والسيادة الوطنية، وأنّه لا يتحقَّق إلَّا بالقوة العسكرية، كما يرى أنَّ التهديد الوحيد الذي تواجهه الدولة هو الاعتداءات الخارجية"[1]، ما جعل مصطلح الأمن الوطني عاجز عن الإلمام بالعناصر الضرورية التي يجب أن يتضمّنها المفهوم، ففي حين يقتصر المنظور التقليدي على العامل العسكري وضرورة توفير القوة العسكرية والاستزادة منها ضمانا للاستمرار والبقاء ويعتبره عامل حاسم لتحقيق الأمن الوطني، يتطلَّب الواقع الحقيقي لأمن الدولة مسائل أخرى أكثر ليونة وأهمية، كما أنّ التركيز الشديد على الجانب العسكري يعدُّ في حدِّ ذاته تهديدا للأمن الوطني.

---

[1] عبد الواحد عزت، تأصيل نظري: مقومات وسياسات الأمن القومي، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 49، العدد 196، أفريل 2014، ص. ص32- 44

وتندرج ضمن المفاهيم الكلاسيكية للأمن الوطني العديد من التعاريف، حيث أشار الكثير منَ المفكرين الذّين ينتمون لمدارس فكرية تقليدية (التي تتبنى المفهوم الصلب للأمن الوطني)، أمثال **نورمان، حامد ربيع** وغيرهما، إلى مفاهيم عديدة لهذا المصطلح في دراساتهم وأبحاثهم الأكاديمية حول الأمن، فيَصِف **نورمان بادل فورد وجورج لنكولن** الأمن الوطني بأنَّه مفهوم نسبي: "تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال، والدِّفاع عن وجودها ضدَّ العدوان أو التهديد الخارجي"[2].

ويعرِّف **حامد ربيع** الأمن الوطني بأنّه: "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أنْ تحافِظ على احترامها، وأنْ تفرِضَ على الدولة المتعاملة معها مراعاتها حتى تستطيع أنْ تَضمَن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية"[3]، على اعتبار أنَّ الأمن الوطني يعدُّ تصورا استراتيجيا، وفي نفس السياق يُعرِّف المعجم السياسي الأمن الوطني بأنّه: "حماية الدولة من كافة أنواع العدوان الخارجي والجاسوسية والاستطلاع المعادي والتخريب والإزعاج والتأثيرات المعادية الأخرى"[4].

فيما يشير **أمين هويدي** إلى أنّ الأمن الوطني: "عبارة عن جملة من الإجراءات التي تقوم بها الدّولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"[5]، وهذا يعني أنّ الأمن الوطني ليس مفهوما ووضعا جامدا غير قابل للتَّغيُّر، بل هو مفهوم ووضع ديناميكي يجب أن يتكيّف مع كافة المتغيّرات والمستجدات التِّي تُطرح على الساحتين الوطنية والدولية.

كل هذه التعاريف تقوم على أهمية العامل العسكري في حفظ الأمن الوطني؛ وهي النَّظرة التي سيطرت على المفهوم لعقود، ويعود ذلك إلى هيمنة الطرح الواقعي في حدِّ ذاته على أجندة التحليل، كما أنَّ طبيعة التهديدات الموجودة في الفترة التي أعقبت الحرب

---

(2) - ناظم عبد الواحد الجاسور، **معجم المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2008، ص125.

(3) - فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص 67.

(4) -وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنَّشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، ط1، 2006، ص 47.

(5) -أمين هويدي، **أزمة الأمن القومي العربي: لمن تدق الأجراس**، دار الشرق، القاهرة، 1991، ص17.

العالمية الثانية، وجَّهت تركيز الأبحاث على البعد العسكري دون غيره في ظلِّ المنافسة المُحتدمة بين المعسكرين وسباق التسلُّح.

كنقد لرؤية الاتجاه الواقعي ومفهومه للأمن ظهر اتجاه جديد ليُنَظِّر لبعد جديد يشكّل حسب رواده "محور الأمن الوطني"، وعُرِف بالاتجاه الاقتصادي؛ يربط هذا الاتجاه "الأمن الوطني بالتنمية وبمدى قدرة الدَّولة على تأمين الموارد الاقتصادية اللاَّزمة للتنمية لأنَّ السيادة الاقتصادية هي لبُّ الأمن الوطني"[6].

من أهم التَّعاريف التّي تُركِّز على الجانب الاقتصادي، تعريف وزير الدِّفاع الأمريكي الأسبق **روبرت ماكنمارا** للأمن الوطني باعتباره مرادفا ولصيقا للأمن الاقتصادي؛ وذلك عندما ربط الأمن الوطني بمتغير رئيسي وهو التنمية باعتبار هذه الأخيرة صفة ملازمة للأمن لا يتحقق أحدهما إلا بوجود الآخر حيث جاء في مُؤلَّفه "جوهر الأمن" أنَّ: "الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشمله، إنّ الأمن يعني التنمية، وبدون تنمية لا يمكن الحديث عن الأمن"[7]، وحسب **ماكنمارا** فإنّ أكبر تهديد للأمن الوطني هو غياب التنمية نظرا لما تُسبِّبه من نزاعات داخلية وتوتر وتململ بسبب وقوع المجتمع في الفقر ممّا يُضعِف الشعور بالولاء والانتماء لدى المواطنين اتجاه الدَّولة.

أمّا **لورنسو كروز** و**جوزيف ناي** فيعرّفانه بأنّه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"[8] حيث يقترن الأمن الوطني حسبهم بالأمن الاقتصادي، وغياب الأمن الاقتصادي يعني تقويض الأمن الوطني، إلا أنّ هذا الاتجاه لم يتمكّن من الصمود خصوصا في ظل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الثالث "بسبب ندرة مواردها الاقتصادية والنفقات الباهظة التي تتطلبها عملية التنمية والتي تعجز هذه الدول

---

(6) -عبد الواحد عزّت، مرجع سابق، ص34.

(7) -روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص125.

(8) -عبد الواحد عزّت، مرجع سابق، ص 34.

عن مجابهتها"[9]، إضافة إلى أنّه أهمل جوانب أخرى يجب أخذها في الاعتبار عند وضع تعريف لمصطلح الأمن الوطني، وهو ما حاول الاتجاه التكاملي الشامل تجاوزه.

ظهر الاتجاه التكاملي نتيجة ما فرضته التَّحولات على الأصعدة الوطنية، الإقليمية والدولية، وتزامُن ذلك مع تطوُّر التهديدات التي شملت كافة مجالات الحياة، حتى يساهم في مفهمة الأمن الوطني ليشمل كل الأبعاد الجديدة التي تصاعد دورها داخليا وخارجيا وأصبح التطرُّق إليها حتمي عند تعريف الأمن الوطني، أين برزت المفاهيم الحديثة لتُعبِّر عن أبعاد ومضامين أهم من تلك التي طغت من قبل على مفهوم الأمن الوطني، و عكفت على فك الارتباط المُطلَق بين مفهوم الأمن الوطني والعامل العسكري وبين مفهوم الأمن الوطني والعامل الاقتصادي؛ ليتمَّ بذلك تدارك أهمية الإلمام بكلِّ العوامل دون استثناء لأنّ الأمن الوطني لا يمكن تجزيئه فهو كُلٌّ متكامل له أبعاد متشعبة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، معلوماتية وغيرها) يساهم توفُّرها جميعا في تحقيق الأمن الوطني الشّامل، وهنا يذهب **علي الدين هلال** إلى تعريف الأمن الوطني بأنّه "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضدّ الأخطار التي تهدّده داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع"[10].

ويمكننا أن نُعرّف الأمن الوطني بأنّه: "الحالة التي تتمكّن الدولة فيها؛ عبر مجموعة من السياسات الشاملة؛ من تحقيق التوازن والانسجام بين الأمن النفسي للفرد والأبعاد المادية والمعنوية الأخرى، (البعد: العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، الثقافي، الهوياتي، المعلوماتي)، في إطار حماية الدولة لسلامتها ووجودها بغرض البقاء في حالة السلم؛ والدفاع عن قيمها ومكتسباتها في حالة الحرب أو العدوان"، ويجب أن تكون الدولة قادرة على تحقيق هذا التناغم في بيئة وطنية، إقليمية ودولية تتّصف بتنوع الفواعل وتعاظم التهديدات.

---

[9] -نفس المرجع، ص35.

[10] -علي الدين هلال، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، **مجلة شؤون عربية**، ع 35، جامعة الدول العربية، صيف 1984، ص 12.

II. محدّدات الأمن الوطني الجزائري وتهديداته من فضاء الساحل والصحراء:

إذا اعتبرنا أنّ الأمن الوطني الجزائري هو: "الإجراءات المتعدّدة الأبعاد التي تتَّخذها الدولة الجزائرية في سبيل الحفاظ على الوحدة الوطنية بما تتضمّنه من قيم مادية ومعنوية للدولة والمجتمع على المستويين الداخلي والخارجي، على المدى القريب؛ المتوسط والبعيد، وذلك لمواجهة كافة أشكال التهديدات التِّي تستهدف الأمن الوطني الجزائري من جميع المناحي، بناء على عقيدة الجزائر الأمنية"، فإنّ تطبيق هذه الإجراءات يجب أن ينطلق من محددات مُعيَّنة تحمل الخصوصية المتنوعة للجزائر من أجل تحقيق الأمن الوطني في ظروف أمنية إقليمية مُميّزة.

1. محددات الأمن الوطني الجزائري:

يخضع تحديد الأمن الوطني الجزائري لأربعة محددات أساسية، تنقسم إلى محددات جيوسياسية وتتعلّق بالمكانة التي يوفرها الموقع الجغرافي للدّولة على المستوى الإقليمي والدولي، ومحددات عسكرية تتصاعد أهميَّتها في حالات النزاع المسلح في المحيط الإقليمي وزيادة التهديدات، ويسمح توفّر هذه المحددات بشكل كاف برد فعل الدولة المناسب على كل الأخطار والتهديدات التي تستهدفها، أمّا المحدّد الآخر فهو المحدّد الاقتصادي الذي يختص بمدى صلابة أو هشاشة النِّظام الاقتصادي للدَّولة، ويُعتَبر هذا المحدِّد مصدرا من مصادر تحقيق الأمن الوطني، أمَّا المحدِّد الأخير فهو المحدِّد البشري المتعلّق بخصائص السُّكان وتوزيعهم ونشاطاتهم.

➢ المحدد الجيوسياسي:

تحظى الجزائر بموقع جغرافي متميز في شمال القارة الإفريقية، متوسطة بلدان المغرب العربي، وتتمتّع بحدود مع كل دول المنطقة المغاربية، إضافة لحدودها مع دولتين من دول السَّاحل الإفريقي، وهي أكبر دول إفريقيا مساحة (منذ جويلية 2011 عقب تقسيم السودان)، بمساحة تقدّر بـــ 2.381.741 كم^2، أمّا إجمالي طول شريطها الساحلي فيبلغ 1200 كم.

يحدّ الجزائر شمالا البحر الأبيض المتوسط، ومن الشَّرق تونس وليبيا، أمّا غربا فتحدُّها المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، ومنَ الجهة الجنوبية مالي والنيجر، ويلعب الموقع الجغرافي للدَّولة دورا هاما في تحديد أمنها الوطني من حيث التَّهديدات المحتملة التي من الممكن أن تواجهها من الفضاء المجاور، ومن حيث سلوك الدولة في حدِّ ذاتها ضمن البيئة الإقليمية التي تنتمي لها.

ويبلغ إجمالي طول الحدود الجزائرية مع دول الجوار6343 كم موزعة كما يلي[11]:

حدود الجزائر- تونس: 965 كم.

حدود الجزائر- ليبيا: 982 كم.

حدود الجزائر- النيجر: 956 كم.

حدود الجزائر- مالي: 1376 كم.

حدود الجزائر- موريتانيا: 463 كم.

حدود الجزائر- الصحراء الغربية: 42 كم.

حدود الجزائر- المغرب: 1559 كم.

تَفسَح سِمات الموقع الجيوسياسي للجزائر وشساعة مساحتها المترامية الأطراف، المجال أمامها لتكون محورا للعبور والاتصال بين دول المغرب العربي، كما يجعل منها هذا الموقع المُشرِف على الجهة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، منفذا وممرا للدول القارية في منطقة الساحل الإفريقي في علاقاتها مع أوروبا، وبالنسبة لأوروبا تُمثِّل الجزائر بوابة الدخول والتغلغل في العمق الإفريقي (المستعمرات التقليدية) التي لا تزال المصالح الأوروبية قائمة فيها؛ خصوصا وأنَّها المصدر غير المكلِّف لموارد أوروبا الاقتصادية الطبيعية، ولكن هذا الموقع تحيط به حدود تتميّز بالميوعة والانكشافية.

➢ المحدد العسكري:

يَستحوِذ المُحدِّد العسكري على مكانة هامة بين محدِّدات الأمن الوطني الجزائري، نظرا لما تَفرضه طبيعة الحدود التي تعرِف درجة عالية من التأهب، منذ الاستقلال عقِب

(11) -لخضر موساوي، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010، ص33.

الغزو المغربي للأراضي الجزائرية في أكتوبر 1963 فيما يُعرَف بحرب الرِّمال، ثمَّ التهديدات التي تتصاعد وتَخمَد في كلِّ فترة؛ وخاصة الملف الأزوادي والمحاولات الانفصالية لطوارق الساحل والصحراء بدعم من العقيد معمر القذافي، ثمّ ظهور الإرهاب الذي شكّل تهديدا حقيقيا للجزائر، وبعد ذلك ما يسمى بالحراك العربي في تونس وليبيا الذي تزامن مع عودة قضية الأزواد للواجهة وانفجار النزاع في مالي، وبالتالي اهتزاز الأمن الإقليمي لمنطقتي المغرب العربي والساحل والصحراء.

كل هذه الأسباب ساهمت في تعاظم دور المؤسسة العسكرية في مسار تحقيق الأمن الوطني الجزائري، وكانت دساتير الجزائر منذ الاستقلال قد حدّدت المهام المنوطة بالمؤسسة العسكرية، والتي تتمثّل أساسا في: "المحافظة على الاستقلال الوطني، تأمين الدفاع عن سلامة الوحدة الترابية للبلاد، إضافة لحماية المجالات الحيوية"[12].

يندرج ضمن المحدّد العسكري للأمن الوطني الجزائري عنصر فَعَّال في توجيه رؤية الدولة الجزائرية؛ والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص؛ في تصنيفها للتهديدات والمخاطر، ويتمثّل في العقيدة الأمنية وتعني "المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدّولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب، المتوسط، والبعيد"[13].

تقوم **العقيدة الأمنية الجزائرية** على الإرث التاريخي والرصيد النضالي المُستفيض للشعب الجزائري، في إطار الفضاء الجغرافي الذي تنتمي له الجزائر في محاولتها للتَّفاعل مع القضايا الأمنية المطروحة على الساحتين الإقليمية الدولية، انطلاقا من تصوُّرها الخاص للأمن الوطني، وهو ما يبرّره توجُّهها بعد الاستقلال مباشرة لدعم الحركات التحررية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ومع استقلال الكثير من الشعوب فيما بعد؛ ركّزت اهتمامها على مساندة حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره باعتبار الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، كما تظلُّ مُحافِظة على موقفها الداعم للقضية الفلسطينية

---

(12) -لخضر موساوي، مرجع سابق، ص35.

(13) -قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص2.

للتَّخلص منَ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وهذا ما يتماثل مع مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" الذي تُقرُّه كل دساتير الجزائر المستقلة، وبعد نهاية الحرب الباردة التي تزامنت مع ظهور الإرهاب وبالتالي "الانكشاف الأمني للجزائر، وازدياد عملية الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك في مختلف الأصعدة على المستوى الدولي، اتَّجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة، وعلى رأسها القضايا المتعلّقة بمحاربة الإرهاب، وتجارة المخدرات وأمن الدَّولة"[14].

➢ المحدِّد الاقتصادي:

يعدُّ المحدد الاقتصادي محدّدا رئيسيا من محدِّدات الأمن الوطني للدّولة، حيث أنّ قوة الاقتصاد تُتيح مجال أوسع لتحرك الدولة على المستوى الخارجي (سواء دبلوماسيا أو عسكريا)، ودرجة عالية من الرضا والثقة تنالهما الدولة على المستوى الداخلي، ويُوفِّر اتساع المساحة الجغرافية للجزائر من الناحية الاقتصادية؛ تنوُّع هام في الثروات الطبيعية والمعادن التي تتمثّل في "مصادر الطاقة كالبترول والفحم والغاز، والمعادن الخام كالحديد والقصدير، إضافة للموارد الغذائية كالقمح والذرة"[15].

أمّا التهديد الحقيقي الذي يواجه المحدّد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري هو هشاشة المنظومة الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد الريعي الذّي يعتمد بصفة أساسية على صادرات النفط والغاز الخام، ما قد يُعيق قرار الجزائر السياسي ويُقيّد سلوكها الأمني ويهدّد سيادتها الاقتصادية، وهو الشأن بالنسبة لكافة الدول الرّيعية، نظرا للتذبذب المستمر في الأسواق العالمية للطاقة وما تشهده من انهيار مفاجئ للأسعار بسبب الأزمات والنزاعات الدولية.

---

(14) -صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة المفكّر**، العدد 5، مارس 2010، ص. ص. 285-298.

(15)-سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011، ص14.

توزيع الثروات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري[16]

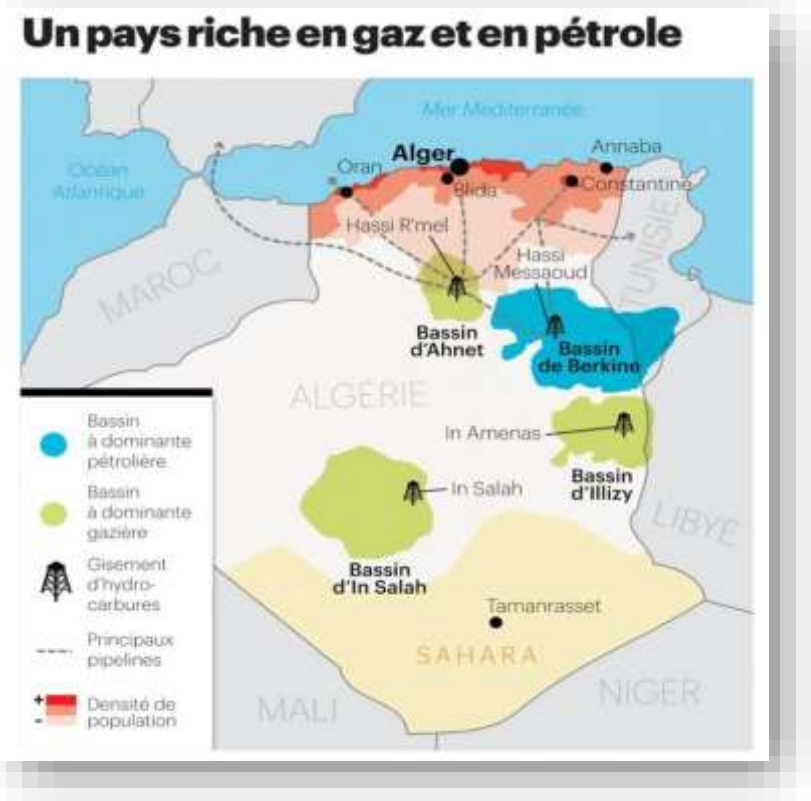

➢ المحدّد البشري.

يُعتبر المحدِّد البشري محددا مُهما ضِمن مُحدّدات الأمن الوطني، فالقوة البشرية هي الكفيلة بدفع وتيرة المحدد العسكري فيما يخص عدد القوات المسلحة؛ والمحدد الاقتصادي من خلال العملية الإنتاجية وكذلك القوة الاستهلاكية، وبالتالي تسمح القوة البشرية (حجم السكان) بالحفاظ على الاستمرار السليم للدورة الاقتصادية دون حدوث أزمات، ممّا يساهم في تنمية الدَّولة لكافة القطاعات ويعزّز أمنها الوطني، وحسب الديوان

(16) -http//www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes/ تم التصفح يوم: 2017/09/10

الوطني للإحصائيات "فقد بلغ العدد الإجمالي للسكان المقيمين بالجزائر 41 مليون و300 ألف نسمة بتاريخ 1 جانفي 2017 (مقابل 40 مليون و400 ألف نسمة في 1 جانفي 2016)"[17].

العامل الآخر المهم ضمن الجانب البشري كأحد محدّدات الأمن الوطني هو حجم الانسجام داخل النسيج الاجتماعي المُكوّن للدولة، فعدم انسجام القوة البشرية يجعلها عاجزة عن المساهمة في الحفاظ على الاستقرار والأمن، بل سيقوّض الوحدة الوطنية، وما يُضفي أهمية على المحدد البشري للأمن الوطني الجزائري؛ المُتميّز بالحجم المتوسط للسكان، هو طبيعة التفاعل في العلاقات الاجتماعية بين مختلف الأطراف المُشكِّلة للمجتمع الجزائري -رغم تنوّعها- إلاّ أنَّ الحياة الاجتماعية بشكل عام يسودها التعايش والتناغم.

أمّا الإشكالية الرئيسية التّي تواجه الأمن الوطني الجزائري في إطار المُحدِّد البشري، هي سوء التوزيع السكاني واختلال الكثافة ففي الوقت الذي يعاني منه الشمال وخاصة المناطق الساحلية من ضغط سكاني كبير، تقل هذه الكثافة في الهضاب العليا وتكاد تنعدم في مساحات شاسعة من الجنوب لعوامل عديدة أهمها المناخ والتنمية، "فالكثافة السكانية في الجزائر خاصة في المناطق الحدودية متدنية، وهذه نقطة ضعف يمكن أن تستغل في تهديد الأمن الوطني"[18]؛ بسبب مشكلة الفضاء الواسع الفارغ الذي تحيط به حدود مائعة، ما يدفع الجزائر لضرورة نشر قوة عسكريَّة مُعتبَرة على الحدود وخصوصا الجهة الجنوبية للحفاظ على الأمن.

2. تهديدات الأمن الوطني الجزائري من فضاء الساحل والصحراء:

تختلف التهديدات الأمنية في الساحل والصحراء باختلاف الأسباب المُنشِأة لكل تهديد، ففي حين يدفع الإقصاء السياسي والدكتاتورية لإنتاج الحركات المُعارِضة التي تَتَبنى الخيار المسلّح فتنتظم في شكل جماعات إرهابية، تدفع ظروف القهر الاجتماعي والحرمان

---

(17) - وكالة الأنباء الجزائرية، نقلا عن الديوان الوطني للإحصائيات، منشور يوم 4 جويلية 2017. متوفر على الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/45130-3-41-1-2017 متصفح يوم: 2017/09/08.

(18) - لخضر موساوي، مرجع سابق، ص 35.

الاقتصادي لِخلق حركات واسعة للهجرة غير الشرعية؛ وكذلك لإقامة شبكات منظمة للإجرام العابر للأوطان، وتحتجُّ الحركات التي تنتظم فيها هذه التهديدات (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة) بعدم توفُّر البدائل السِّلمية للمشاركة السياسية من جهة، وبغياب العدالة الاجتماعية وشروط الحياة وانتشار الفساد وسوء التسيير من جهة أخرى.

➢ الإرهاب:

تُشكِّل الظَّاهرة الإرهابية في منطقة السّاحل والصحراء واحدة من أكبر التهديدات التِّي تمسُّ بالأمن الإقليمي وتستهدف مباشرة الأمن الوطني لدول الجوار، حيث مثَّلت بيئة حاضنة للإرهاب لعوامل كثيرة ومتداخلة، أهمها "طبيعة الأنظمة في السَّاحل الإفريقي التي عمَّقت أزمات الدولة المركزية الموحدة فيها وآلت بها إلى الفشل"[19]، وأدَّت لظهور الإرهاب كرد فعل مُتجسِّد في التمرد على الأمن والنظام، حيث تَعاظَمت بنية التنظيم الإرهابي بشكل سريع ليُصبح اليوم في مركز قوة تضاهي قوة بعض دول المنطقة؛ التي باتت تعاني من الانهيار السياسي والعجز الأمني كليبيا ومالي.

من أبرز التنظيمات الإرهابية في المنطقة نجد تنظيم القاعدة، وهو "امتداد للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ظهرت في الجزائر خلال التسعينات وانضمت للقاعدة في 2006، ليَحمِل فيما بعد تسمية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 24 جانفي 2007، وحركة أنصار الدين التي أنشئت في نوفمبر 2011 في شمال مالي بهدف إقامة دولة إسلامية في المنطقة"[20]، والتنظيم الآخر هو حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا

---

(19) -عتيقة كواشي، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 8، جانفي 2016، ص. ص 451-468.

(20) -مراد فول، الانفلات الأمني في دول الساحل...المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن، في: (نسيم بلهول محررا)، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص. ص. 96-97.

"التي تمّ الإعلان عن تأسيسها في جانفي 2012 بقيادة الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو، وتعتمد في تمويل نشاطاتها كنظيراتها على الاختطاف وتجارة المخدرات والسلاح"[21].

يتميَّز الإرهاب في السَّاحل بكثرة الجماعات الإرهابية-كما سَلَف الذِّكر؛ وتَعدُّد جنسيات المقاتلين، بحيث لا يَقتَصِر مُجَنَديه على الانتماء لهذه البيئة الجغرافية فحسب، بل ينتمون لجنسيات متعددة؛ ويتغذى من المهارات التي يتمتّع بها العائدون من الجماعات الإرهابية الناشطة على المستوى الدولي، من خلال العائدين من أفغانستان خصوصا بعد 1979 وبعد 2001، إضافة إلى العائدين من العراق بعد 2003، والعائدين من سوريا منذ2011، لهذا يَتطوّر الإرهاب في السّاحل والصحراء باستمرار من حيث الخبرة ونوعية الأسلحة الإستراتيجية العصرية التي تَحوزها هذه الجماعات، وساهمت طبيعة الأوضاع الجيوسياسية في هذا الفضاء الإقليمي والفضاءات الإقليمية المجاورة في مَنح "فرص جديدة للقاعدة وحلفائها لإعادة التجمع وإعادة التنظيم"[22].

ومن المنعرجات الحاسمة التي مهَّدت لبلوغ التهديدات الأمنية ذِروَتَها واستهدافِها لدول الجوار، "سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا وما نتج عنه من انتشار هائل للأسلحة بين مختلف الجماعات المتطرفة، إلى جانب تجدُّد الصراع في شمال مالي؛ مع إعلان قيام كيان الأزواد، الذي تَلاه استهداف الجماعات المتشددة في مالي من طرف فرنسا بعد التدخّل[23] ، وتعقيبا على التدخُّل الفرنسي أصبح الإرهاب يشُن هَجَماتِه في هذا الفضاء تحت ذريعة "الجهاد ضدَّ التدخل الخارجي" للتَّخلص من الوجود الصليبي وإقامة أحكام الشريعة، وهي نفس المبررات التي قام عليها تنظيم الدولة الإسلامية، ونتيجة لكل هذه الأحداث والتطورات تحوّلت "المنطقة الصحراوية الواسعة؛ المُعقّدة ثقافيا والثرية تاريخيا، مِن "منطقة مُهدَّدة" أو مُعرّضة للخطر (Région-menacée) بفعل المشاكل البيئية

---

(21) - عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد**، الدار الجزائرية، الجزائر، ط1، 2017، ص 112.

(22) -إدريس عطية، تهديدات الإرهاب الدولي في شمال إفريقيا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 4، ديسمبر 2015، ص. ص. 29- 38

(23)- عبد الوهاب حفيان، عوامل ومنطق الأمن في الساحل: بين الواقع والمستقبل، في: (نسيم بلهول محررا)، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، المرجع السابق، ص 57.

والسوسيو-اقتصادية، إلى "منطقة مُهدِّدة" أو خَطِرة (Région-menace)، تتركَّب من دول محدودة السيادة، وتشهد نشاطا واسعا للاتجار والتهريب"[24].

إنّ الفضاء الذِّي تَشغَلُه التنظيمات الإرهابية لا يقتصر على السَّاحل والصَّحراء، كما أنّ التهديد الذي تشكّله عابر للحدود والأوطان، "فهي لا تعني المنطقة المغاربية أو الساحلية وحدها، ولكنها تُعتَبَر تحديا أمنيا إقليميا ودوليا، خاصة مع تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة وتحالفه مع جماعات إرهابية أخرى"[25].

ولأنّ التنظيمات الإرهابية تعتمد في علاقاتها مع بعضها البعض على إعلان الولاء والمبايعة، فقد سهَّل هذا الأمر تمدُّد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" إلى منطقة الساحل والصحراء عبر البوابة الليبية بسبب انتشار الفوضى وانهيار الدَّولة وسَمَحَ موقع ليبيا الاستراتيجي لهذا التنظيم بالانتشار في أوروبا والمغرب العربي والسَّاحل الإفريقي، ومن الأمثلة على ذلك تأسيس التنظيم لجناح في الجزائر تحت مسمى "جند الخلافة في الجزائر" سنة 2014 وتبنى بعض الهجمات داخل البلاد إلا أنّه لم يعرف صدى انتشار واسع وتراجع فيما بعد لصالح الجماعات الإرهابية الإقليمية.

يُشكّل الإرهاب في منطقة السَّاحل والصحراء تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري، ما أدى لاستنفار القوات الأمنية الجزائرية في سبيل مواجهته ومنعه منْ بسط سيطرته على الجنوب الجزائري اعتمادا على الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، ويأتي الهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة في تيقنتورين يوم 16 جانفي 2013، "بدخول مجموعة إرهابية من 32 عنصرا مسلَّحة بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدَّفع وخرائط تفصيلية للمنطقة، ما أودى بحياة 40 شخص من جنسيات متعددة"[26] ، كأبرز مظاهر اختراق الإرهاب للأمن الوطني.

---

[24] -Salim CHENA, L'état dans les relations transnationales : le cas de l'espace Saharo-Sahélien, **NAQD Revue d'Etudes et de Critique Sociale**, Algérie, Automne/Hiver N°31, 2013, P.P.115-132.

[25] - عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص107.

[26]- قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، في: (نسيم بلهول محررا)، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص 493.

تجدر الإشـــارة إلى نقطة محورية وهي أنَّ الوجود الإرهابي في السَّـــاحل يقوم على اســـتراتيجيتين مهمتين هما: علاقات المصـــاهرة والنســـب مع القبائل المحلية في التشـــاد، النيجر ومالي لكســـب ولائها، وكذلك التحالف مع جماعات الجريمة المنظمة المحلية والإقليمية التي تبحث عن الحماية عند قيامها بأنشـــطتها غير المشـــروعة، في الوقت الذي تبحث فيه التنظيمات الإرهابية عن التمويل فيحدث التكامل بينهما، وهذا ما يُعقّد الأوضاع أكثر في دول الجوار التي تسعى للحفاظ على أمنها من الأخطار المُحدِقة بها.

➢ الهجرة غير الشرعية:

تدفع الظروف القاهرة التي تعرفها منطقة السَّـــاحل والصـــحراء، وخصـــوصـــا الظروف الاقتصـــادية والاجتماعية؛ (وإذا اســـتثنينا الظروف المناخية باعتبار أنّ الإنســـان يتعايش مع بيئته ما عدى في حالات الجفاف)، لتنشـــيط حركة الهجرة من هذه الفضـــاءات إلى مناطق الجوار الإقليمي (المغرب العربي) أو أوروبا، نظرا لعدم الاســـتقرار الســـياســـي والأمني وكثرة الحروب وضـــعف التنمية وانتشـــار البطالة، ممّا يجعل أعدادا هائلة من الســـكان تهاجر في أجواء تحفُّها المخاطر ويســـتحيل فيها أحيانا وصـــول المهاجرين أحياء إلى مقاصـــدهم في رِحلتِهم للبحث عن بيئة تَحضـــنهم وظروف أفضـــل للعيش تَحفَظهم، إلَّا أنَّ هذه الحركة البشـــرية تصـــطدم بالحدود الوطنية لدول الجوار، ممَّا يجعل مِن عبورها أو اختِراقها دون اتِّخاذ الإجراءات القانونية -التي تتطلّب وقت طويل، يصـــنَّف كـــ "هجرة غير شـــرعية" ســـواء كان هذا الاختراق بهدف المرور أو الاســـتقرار، لأن شـــبكات واســـعة للجريمة المنظمة أصـــبحت تعمل في مجال "تجارة المهاجرين حيث ظهرت شـــركات متخصّـــصـــة في عمليات نقلهم على الطرق الوعرة تزامنا مع تزايد معدلات الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء إلى شمال إفريقيا ومنها إلى أوروبا"[27].

تأتي الجزائر في مقدمة الدول الأكثر معاناة من ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية بحيث تُعتبر أراضـــيها ممرا ومُســـتَقرا للمهاجرين غير الشـــرعيين الذين ينطلقون من دول الســـاحل والصـــحراء مُتَّجهين نحو الشـــمال تَغمُرُهُم طموحات واســـعة، ولكن في حالة تَمكُنهم من

---

[27] -عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 120.

الوصول بسلام إلى الدول المستهدَفة يصطدمون بالواقع؛ (الكثيرون يلقون حتفهم قبل الوصول نتيجة لصعوبة المسالك وخطورتها وقساوة الطبيعة، ففي 17 أفريل 2015 نشرت المنظمة الدولية للهجرة تقريرا تؤكّد فيه وفاة أكثر من 900 مهاجر، وتضاعف عدد الوفيات ليرتفع إلى 1750 قتيل فيما بعد، وأكثر بـ 30% من سنة 2014"[28])، فعادة ما يَنتَظِرهم عددا من العوائق كنقص الوظائف ووجودهم غير القانوني؛ ما يدفعهم للانضمام أو تشكيل شبكات جريمة منظمة تهدّد الأمن والاستقرار في المناطق التي يتواجدون فيها.

كما أنّ "تهديد الهجرة غير الشرعية لا يتوقَّف على ما يُسرِّبه المهاجرون غير الشرعيون إلى دول الاستقبال والعبور من تجارة غير مشروعة للمخدرات، البشر، الأسلحة، بل تصل أحيانا للإطاحة بمؤسسات الدولة من خلال اللجوء إلى التزوير، غسل الأموال، وتعريض حياة المواطنين للآفات الخطيرة (الآفات الاجتماعية) التي ينشرها هؤلاء المهاجرين"[29].

وتُشكّل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديدا للأمن الوطني الجزائري حيث تسهِّل حركة المهاجرين غير الشرعيين "توغُّل المنظمات الإجرامية داخل البلاد ممّا يثير اضطرابات خطيرة جدا، مثل تفشي الصراعات القبلية والدينية وغيرها بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، ومع السكان المحليين أيضا، خاصة في الجنوب الجزائري والصحراء الجزائرية"[30].

فالمجتمع الجزائري محافظ ومتمسك بالقيم، يمكن لسلوكيات المهاجرين غير الشرعيين الذين يختلف بعضهم في الدين والعرق واللغة والعادات والتقاليد -كما أنّهم يمارسون طقوسا غريبة للشعوذة والنصب والاحتيال، أن يُهدِّد استقرار ووحدة المجتمع ، وبالتَّالي تُهدِّد سلامة الأمن الوطني، ومع مرور الزمن يُشكّل المهاجرون غير الشرعيون أقليات

---

[28] -مصطفى صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجيات الأمنية الجديدة في غرب المتوسّط، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 6، ديسمبر 2016، ص. ص 31-44.

[29] - رقية العاقل، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 4، ديسمبر 2015، ص. ص 57-68.

[30] -محمد مجدان، التهديدات الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 5، جوان 2016، ص. ص 9-20.

تضغط على الدولة للحصول على حقوق سياسية واجتماعية مُعتَبرة؛ خاصة إذا استحوذت على الفضاءات الجغرافية الواسعة الفارغة في الجنوب وبَسَطت سيطرتها عليها فتَرفَع مطالب انفصالية بحجّة اختلاف هويتها عن الهوية الوطنية الجزائرية ممّا يمسُّ بالوحدة الترابية، ومن ناحية أخرى لا يجب الإغفال عن ذكر خطورة الأمراض والأوبئة التي ينقلها المهاجرون غير الشرعيون وهي الأمراض المنتشرة في إفريقيا وخصوصا السيدا، وفيروس إيبولا، ممّا يُنهِك خزينة الدولة في مواجهة تفشي هذه الأمراض.

- **الجريمة المنظمة.**

تتنوع أشكال الجريمة المنظمة من تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، التزوير، تبييض الأموال، تهريب وتجارة الأسلحة وغيرها، لتتّحد في صورة تكاملية مُشَكِّلَةً أكبر تهديد للأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء؛ وللأمن الوطني لدول الجوار، لما تُسبّبه من مشاكل اجتماعية كالإدمان والاختطاف والقتل، ومشاكل اقتصادية كالتضخم وانهيار السوق، ومشاكل أمنية كتأجيج النزاعات والحروب وتغذيتها، إضافة للمشاكل السياسية المُتمثِّلة في كون شبكات الجريمة المنظمة أسَّست في بعض الدول كيانات موازية لكيان الدولة عن طريق قوة أعمالها غير المشروعة، وتحتل جريمتي الاتجار بالمخدرات وتجارة وتهريب الأسلحة؛ مركزا مهما بين أكثر الجرائم تهديدا للأمن الوطني الجزائري من منطقة الساحل والصحراء.

- **تجارة المخدرات:**

تُشكّل تجارة المخدرات صورة رئيسية من صُور الجريمة المنظمة ومصدرا مضمونا للمال نظرا لما لها من رواج، حيث تملك سوق استهلاكية واسعة على المستوى العالمي بسبب خاصية الإدمان المُتَمثلة في إجبارية الاستهلاك الدّائم، كما أنَّ طرق تجارتها تعدُّ أكثر انتشارا وأمنا مقارنة بتجارة وتهريب الأسلحة، وأغرقت تجارة المخدرات دول الساحل والصحراء والجوار الإقليمي لها، فهي متاحة في كل المدن تقريبا لدى أشخاص معروفين من طرف المدمنين يتَّخذون من هذه التجارة مصدرا للدخل والثراء، "وتبلغ تجارة المخدرات حوالي

10% من مجموع التجارة العالمية حسب تقارير هيئة الأمم المتحدة، وتعدُّ منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي من أكثر المناطق تضررا من هذه الآفة الخطيرة"[31].

جعل الموقع الجغرافي للجزائر؛ المتميّز بالانكشاف الاستراتيجي، والذي يربط بين الساحل والصحراء وأوروبا وكذا بين بلدان المغرب العربي مع بعضها البعض، وبينها (تونس والمغرب على وجه التحديد) وبين دول الساحل، من الجزائر معبرا لتقاطع الطرق الإقليمية والدولية لتجارة المخدرات من المغرب إلى الساحل الإفريقي والشرق الأوسط، ومن غينيا إلى أوروبا مرورا بمنطقة السّاحل، وبذلك تشكّل جريمة الاتجار بالمخدرات "تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري، حيث ساهم القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء في تفاقم التأثير السّلبي للمخدِّرات على أمن المجتمع والأفراد"[32].

✓ تهريب وتجارة الأسلحة:

من الناحية الأمنية تُصنَّف منطقة الساحل والصحراء بؤرة لانتشار تجارة وتهريب السلاح، نظرا لتوسُطها القارة الإفريقية حيث تحدها جنوبا دول إفريقيا جنوب الصحراء، المتميّزة بكثرة النزاعات والحروب البينية (بين مختلف القبائل داخل الدولة الواحدة، أو بين القبائل من دولتين مختلفتين، أو بين القبائل والدّولة)، وكذلك الحروب بين الدول حول مشاكل الحدود (سواء سياسيا بعدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، أو اقتصاديا حول اقتسام الثروات التي تقع على حدود دولتين أو أكثر)، إلى جانب النزاعات الانفصالية والتمردات والانقلابات العسكرية التي تعرفها منطقة الساحل والجوار الإقليمي لها في وسط إفريقيا وجنوبها، وانتشار الجماعات المتطرفة فيها، فهي تشكّل منذ عقود ممرا هاما من ممرات تهريب الأسلحة وسوقا واسعة لتجارة السلاح، ولكن التحول الذي حدث في مارس 2011 بسقوط نظام معمر القذافي في ليبيا كان فارقا في تجارة وتهريب السِّلاح؛ لسببين هامين هما:

---

[31] - عبد الوهاب بن خليف، **جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2016، ص 18.

[32] -عبد الوهاب حفيان، (نسيم بلهول محررا)، مرجع سابق، ص. ص 54-55.

- كثرة تدفُّق الأسلحة بسبب وقوع مخازن السلاح الليبي في أيدي شبكات الجريمة المنظمة في المنطقة -والتي لها ارتباطات مع شبكات دولية،
- والسبب الآخر هو تنوُّع هذه الأسلحة بين الأسلحة الخفيفة والأسلحة الإستراتيجية النوعية ذات المصادر المختلفة من روسيا، أوكرانيا، فرنسا وغيرها.

وحسب تقرير لمؤسسة راند صادر في سنة 2014 فإنّ ليبيا هي الأخرى "أغرِقت بالأسلحة من طرف دول أجنبية بعد انهيار القذافي، تضمُّ منظومات الدفاع الجوي المحمول MANPADS، والصواريخ المضادة للدروع، وصواريخ الجراد، ومدافع الهاون، وزوّدت فرنسا وقطر ودول أخرى (المتمردين) بهذه الأسلحة، حيث ساهمت قطر بأكثر من 20.000 طن من الأسلحة، وشاركت إلى جانب فرنسا بمدهم بصواريخ مضادة للدروع من نوع ميلان MILAN"[33].

ويقدّر عدد الأسلحة الموجودة في ليبيا بين سنتي 2016 و2017، والتي ينتشر باستمرار جزء معتبر منها في منطقة السّاحل ودول الجوار بـ "28 مليون قطعة سلاح تتكوّن من: 35 صاروخ من طراز جراد، 120 صاروخ مضاد للطائرات و329 صاروخ G5M، 45 صاروخ عابر للمدن، 24 صاروخ M9، إلى جانب 262 مدمِّر صواريخ، 144 منصة صواريخ مضادة للطائرات، جهاز إطلاق الصواريخ، 7 أجهزة لتحديد الأهداف، مدافع هاون، 3 مدافع عيار نصف بوصة، 3 قذائف هاون عيار 23 مم، 127 قذيفة RPG، 232 شريط لطلقات متعدِّدة، 33 بندقية FM بلجيكية، 432 مخزن بنادق آلية، 72 مخزن سلاح، وغيرها"[34].

ساهمت فوضى السلاح في ليبيا بتدفقه في منطقة الساحل ودول الجوار وهو ما يفسّر انتعاش السوق السوداء للأسلحة وانهيار الأسعار، ما تسبّب في حدوث نقلة نوعية في

---

(33) -كريستوفر س شيفيس، جيفري مارتيني، **ليبيا ما بعد القذافي: عبروتداعيات للمستقبل**. مؤسسة راند، 2014، ص 8. متوفر على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR577/RAND_RR577z1-1.arabic.pdf تم تصفحه يوم:2017/09/15

(34) -صالح زياني، أمال بلغالم، تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 8، جانفي 2016، ص ص 46-60.

الهجمات التي أصبحت تقوم بها الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة وكذلك النقاط التي تستهدفها، خاصَّة وأنَّها اخترقت فعلا الأمن الوطني لدول الجوار ومنها الجزائر؛ عندما نفَّذت هذه التنظيمات هجوم تيقنتورين؛ وتبيّن لاحقا أنّها جاءت من ليبيا مُحمَّلة بأسلحة وذخائر نوعية.

وحتى لا يتكرر المشهد الأمني لتقنتورين في مناطق أخرى داخل التراب الوطني الجزائري؛ ضاعفت الجزائر قواتها المنتشرة على الحدود الشرقية مع ليبيا والجنوبية مع النيجر ومالي، حيث تحبط باستمرار منذ 2013 العديد من محاولات اختراق الحدود من طرف الإرهاب المنتشر في الساحل والصحراء -الذي يسعى لجعل الجنوب الجزائري قاعدة خلفية لمخازن السلاح الليبي، وفي هذا الإطار "كشفت مفرزة للجيش الشعبي الوطني لولاية الوادي في مارس 2016 عن القيام بعملية نوعية في منطقة كوينين استرجعت من خلالها أسلحة نوعية من بينها: 6 منظومات صواريخ ستينغر مضادة للطيران، 20 مسدس رشاش من طراز كلاشينكوف، 3 قاذفات صواريخ RPG7 وبندقيتين رشاشتين RPK و16 قذيفة خاصة بالقاذف الصاروخي RPG"[35].

يستغرق استمرار الجزائر في حماية حدودها الوطنية من كافة أشكال الجريمة المنظمة أموالا طائلة من ميزانية الدولة؛ خصوصا وأن هذه الجرائم تتزايد وتيرتها وحِدّتُها مع الوقت وبالتالي تضع القوات الأمنية في حالة استنفار شديد ودائم، ما يدفع باتجاه ضرورة إيجاد حلول سريعة تساهم في استتباب الأمن في المنطقة.

انتشار التهديدات الأمنية في دول الساحل والصحراء بعد سقوط القذافي [36] 2011.

---

[35] -عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، الدار الجزائرية، الجزائر، 2016، ص ص 211-212.

[36] -https://www.sasapost.com/wp-content/uploads/122415_1515_3.png

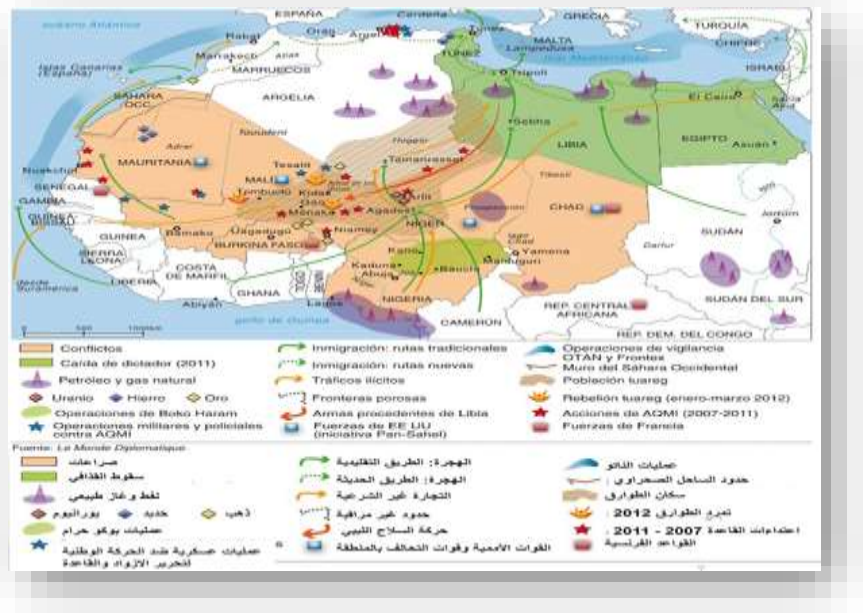

III. الإستراتيجية الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء:

تقوم الإستراتيجية الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء ومواجهة التهديد، على تنسيق الجهود بين جميع الأطراف لإيجاد حلول قابلة للتطبيق في المنطقة، ففي مجال مكافحة الإرهاب تعمل الجزائر على التعاون مع دول الجوار، ذلك أنّ الظاهرة الإرهابية تخترق حدود الأوطان، ولا تستطيع أي دولة مهما كانت مجابهة هذه الظاهرة بمعزل عن الدول الأخرى، ولهذا ترى الجزائر؛ انطلاقا من خبرتها في مكافحة الإرهاب على المستوى الداخلي خلال سنوات التسعينات.

فالتعاون والتنسيق الأمني مع دول الميدان من شأنه أن يُسهِّل من هذه العملية؛ عبر العديد من الآليات التي تهدف لخنق التنظيمات الإرهابية في هذا الفضاء وفي الأقاليم المجاورة التي تنتشر فيها، لذلك "اجتمع قادة جيوش أربعة دول من الساحل الإفريقي

تم التصفح يوم: 2017/09/10

(الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر)، يوم 17 سبتمبر 2015 في تمنراست بعد انقطاع دام أكثر من سنتين ممّا يؤكّد أن الوضع الأمني في الساحل يتطلب مزيدا من اليقظة"[37].

ووفقا للرؤية الجزائرية فإنّ "التدخل الأجنبي الذّي تدعو إليه الدول الغربية سيؤدي إلى محاصرة عسكرية للمقاتلين أو المتشددين الذين سيُرغَمون تحت الضغط العسكري على هجر مواقعهم في صحراء مالي والعودة للجزائر؛ والتصعيد من وتيرة ضغطها المتواصل على الأمن الجزائري، لهذا تسعى للحيلولة دون التدخل"[38] ، وبناء على هذا ترتكز الإستراتيجية الجزائرية لبناء الأمن في الساحل على مجموعة من الأسس تتمثّل في:

1.التنسيق والتعاون بين دول الساحل على كافة الأصعدة لحل المشاكل الأمنية الداخلية.

2.تغليب الحلول الدبلوماسية لحل قضايا المنطقة والأزمات السياسية فيها محليا ودون تدخل أطراف خارجية، مع ضرورة استبعاد الحلول العسكرية انطلاقا من عقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ التي تعتبر محددا استراتيجيا لسلوك الجزائر الخارجي.

3.التنمية أولوية لبناء الأمن في الساحل والصحراء.

4.تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية بهدف تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله؛ مما يساهم في الحد من انتشار الجريمة المنظمة بكافة أشكالها وصورها على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي، بسبب التحالفات بين الإرهاب وشبكات الإجرام المنظم.

الخاتمة:

مثَّلت الحركيات الأمنية للمشهد الإقليمي في الساحل والصحراء، على اختلافها وتكاملها، تهديدا خطيرا يدفع نحو تقويض الأمن الوطني لدول الجوار وعلى رأسها الجزائر، لما يعتَرِضُها من تهديدات من هذا الفضاء، وخاصة الظاهرة الإرهابية التي أنهكتها باستمرار على المستوى العسكري والاقتصادي وكذلك على المستوى الاجتماعي (الخسائر البشرية

---

[37] -عتيقة كواشي، مرجع سابق، ص 464.

[38] -عبد الحق بن جديد، باسط سميرة، استراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، جانفي 2016، ص. ص 35-45.

الهائلة خلال العشـرية السـوداء)، وتواصـل جهودها في مكافحة هذه الظاهرة في إطار المساعي السياسية والأمنية مع دول الجوار لحماية أمن المنطقة والأمن الوطني، لأنّ الحدود الجزائرية والتراب الوطني معرضين إلى الآن للاختراق من طرف التنظيمات الإرهابية.

تسـتمدّ هذه التنظيمات قوَّتها من أعمال الجريمة المنظمة التي تسـتند بدورها لاسـتغلال المهاجرين غير الشـرعيين في ترويج نشـاطاتها في دول المعبر ودول المقصـد التي يصـلون إليها؛ وكل هذه الأطراف تسـعى للتمويل وكسـب الأرباح، وانطلاقا من المحددات الجغرافية وجدت الجزائر نفسها مُعرَّضة لكافة أشكال وصور هذه التهديدات التي تتنامى بمرور السـنوات نظرا لتوفُّر الأسـباب المغذية باسـتمرار، الأمر الذي فرض على الجزائر أن تتفاعل مع واقع المنطقة لوضـع اسـتراتيجية لبناء الأمن في السـاحل والصـحراء، والتي تتأسَّـس حسـب المنظور الجزائري على التنمية كمتلازمة للأمن، إلى جانب فرض منطق التعاون بين جميع الأطراف المعنية لقطع كل أشـكال التدخل الأجنبي الذي يزيد الأوضـاع تأزُّما دون أن يؤدي إلى حلّها.

ما يجب الإشارة إليه أنّ الجزائر مطالبة دوما وعلى مدى العقود الطويلة القادمة؛ باليقظة والتسـريع في عملية البناء الداخلي عن طريق تنويع الاقتصـاد وإقامة منظومة اقتصادية عصرية، لأنّ العقود القادمة لن تكون أفضل على المنطقة؛ ونظرا لما تشير إليه المعطيات الحالية يتّجه الوضع الأمني في السّاحل نحو المزيد من التعقيد بسبب خصائص الدولة والمجتمع في المنطقة، وتُعتَبَر الحلول التنموية للمناطق الحدودية بتوفير هياكل قاعدية ومناطق حيوية تسمح بخلق مناصب شغل من جهة وظروف ملائمة للحياة من جهة أخرى؛ والعمل على توزيع السـكان في هذه المناطق وفق الظروف التنموية الجديدة وبما يتوافق مع الخصائص الطبيعية والمناخية للبيئات المحلية، وخاصَّة في الجنوب، لصناعة التَّوازن الآمن في الكثافة السـكانية؛ عاملا مهما وضـروريا من أجل حماية الأمن الوطني الجزائري من التهديدات الأمنية الإقليمية، كما يبقى اليَّوم الحل التنموي المبني على مزيج متكامل من الأمن والتنمية جزء مهم من الحلول المُتَصَوّرة حيث يبدو أنَّه الأفضل والأنسب في الوقت الراهن.

قائمة المراجع:

➢ **الكتب:**

بلهول نسيم، وآخرون، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.

بلهول نسيم، وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.

بن خليف عبد الوهاب، **جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2016.

الجاسور ناظم عبد الواحد، **معجم المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2008.

الدويري فايز محمد، **الأمن الوطني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.

زيتون وضاح، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، ط1، 2006.

فرحاتي عمر، أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، الدار الجزائرية، الجزائر، 2016.

فرحاتي عمر، براهيمي مريم، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد**، الدار الجزائرية، الجزائر، ط1، 2017.

ماكنمارا روبرت، تر: يوسف شاهين، **جوهر الأمن**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

هويدي أمين، **أزمة الأمن القومي العربي: لمن تدق الأجراس**، دار الشرق، القاهرة، 1991.

➢ **المجلات والدوريات:**

بن جديد عبد الحق، سميرة باسط، استراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 8، جانفي 2016. ص. ص 35-45.

زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة المفكّر**، العدد 5، مارس 2010، ص. ص 285-298،

زياني صالح، بلغالم أمال، تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 8، جانفي 2016، ص. ص 46-60،

صايج مصطفى، التحديات الأمنية والاستراتيجيات الأمنية الجديدة في غرب المتوسّط، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 6، ديسمبر 2016، ص. ص 31-44

العاقل رقية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 4، ديسمبر 2015، ص. ص 57-68.

عزت عبد الواحد، تأصيل نظري: مقومات وسياسات الأمن القومي، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 49، العدد 196، أفريل 2014، ص. ص 32-44.

عطية إدريس، تهديدات الإرهاب الدولي في شمال إفريقيا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 4، ديسمبر 2015، ص. ص 29-38

كواشي عتيقة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 8، جانفي 2016. ص. ص 451-468

مجدان محمد، التهديدات الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 5، جوان 2016، ص ص 9-20

هلال علي الدين، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، **مجلة شؤون عربية**، العدد 35، جامعة الدول العربية، صيف 1984.

- **المذكرات والأطروحات:**

العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011.

موساوي لخضر، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.

- **التقارير والدراسات:**

بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.

شيفيس كريستوفر، مارتيني جيفري، **ليبيا ما بعد القذافي: عبروتداعيات للمستقبل**. مؤسسة راند، 2014. تم تصفحه يوم: 2017/09/15. متوفر على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR577/RAND_RR577z1-1.arabic.pdf

- **المواقع الإلكترونية:**

توزيع الثروات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري،تمَّ التصفح يوم10.09.2017.متوفر في:-https://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes.

وكالة الأنباء الجزائرية،**عدد سكان الجزائر يرتفع إلى 41.3 مليون نسمة في 1 جانفي 2017**، نقلا عن الديوان الوطني للإحصائيات، منشور يوم 4 جويلية 2017. تمّ التصفح يوم08.09.2017 متوفر على الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/45130-3-41-1-2017

خريطة التهديدات الأمنية في السَّاحل بعد سقوط القذافي سنة 2011. تم التصفح يوم 10.09.2017
https://www.sasapost.com/wp-content/uploads/122415_1515_3.png

- **Article :**

CHENA Salim, L'état dans les relations transnationales : le cas de l'espace Saharo-Sahélien, **NAQD Revue d'Etudes et de Critique Sociale**, Algérie, Automne/Hiver 2013, N 31, P.P.115-132